

الاقتصاد النفطي العالمي في ظل التوترات الراهنة 2026 –دراسة تحليلية–

The Global Oil Economy in Light of the Current Tensions 2026 –An Analytical Study–

حنان رزاق سالم، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، rezzag008@gmail.com

Received: 13/03/2026

Accepted: 26/05/2026

Published: 10/06/2026

الملخص: نسعى من خلال هذه الورقة البحثية بإجراء دراسة تحليلية لاقتصاد النفط العالمي وما يتعلق بالأسعار، خاصة بعد التوترات الأخيرة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في أواخر فيفري 2026، ومحاولة التعرف على أهم التغيرات والانعكاسات التي مست سوق النفط العالمي لما له من أهمية وأثر كبير على الاقتصاد العالمي ومقارنتها بالأوضاع المماثلة لها سابقا، والتعرف على أهم الحلول التي تطرحها المنظمات الدولية الكبرى للطاقة والبتروول.

الكلمات المفتاحية: سوق النفط؛ الاقتصاد العالمي؛ منظمة الطاقة الدولية.

Abstract: Through this research paper, we aim to conduct an analytical study of the global oil economy and price dynamics, particularly in the wake of the recent tensions in the Middle East during late February 2026. The objective is to identify the key changes and repercussions that have impacted the global oil market—given its profound significance and macroeconomic influence worldwide—while comparing these changes to analogous prior episodes. Additionally, we seek to examine the principal solutions proposed by major international energy and petroleum organizations.

Keywords: Oil Market; the Global economy; IEA

JEL Codes: Q4; Q3; O13.

Citation: rezzag salem hanane, (2026). The Global Oil Economy In Light Of Current Tensions –An Analytical Study– , *Journal of economics studies and researches in renewable energies*, 13(01), 30-43.

مقدمة:

يعتبر النفط مصدر الطاقة الرئيسي في العالم، ويستخدم في العديد من المجالات والصناعات كالنقل والتصنيع، كما يمثل عنصرا أساسيا في الاقتصادات الكبرى باعتباره المصدر الرئيسي للإيرادات للعديد من الدول التي تعتمد على صادرات النفط؛ تعتبر الازمات النفطية (خاصة المفاجئة منها) واحدة من أكثر الظواهر تأثيرا على الاقتصاد العالمي، كونها تؤثر في أسعار النفط وتدفقات التجارة والاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول بشكل مباشر، كأزمة النفط عام 1973 التي نتجت عن حظر النفط من قبل الدول العربية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير، لذلك فالأزمات النفطية تشكل تحديا مستمرا يتطلب من الدول تبني استراتيجيات مرنة للتكيف مع هذه التقلبات، ومحاولة التنويع في مصادر الطاقة بغرض تحسين الأمن الطاقوي ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

إن عدم الاستقرار في سوق النفط العالمي الناتج عن الأزمات والذي يؤثر بشكل مباشر على أسعار النفط، ينعكس على اقتصاد جميع دول العالم سواء كانت منتجة أو مستهلكة، بالسلب وبالإيجاب، حيث أن ارتفاع الأسعار يعود بالإيجاب على الدول المنتجة وبالسلب على الدول المستهلكة، أما الانخفاض فبالعكس بمعنى بالإيجاب على الدول المستهلكة وبالسلب للدول المنتجة؛

تتمحور فكرة الدراسة حول التوترات التي شهدتها العالم في الآونة الأخيرة وبالتحديد أواخر شهر فيفري 2026 في منطقة الشرق الأوسط، ومحاولة التعرف على تأثير هذه التوترات على الاقتصاد العالمي للنفط باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، لذلك ومن خلال ما سبق قمنا بطرح الإشكال التالي:

ما هو انعكاس التوترات الراهنة على اقتصاد النفط العالمي؟ وهل تعتبر هذه التوترات بؤار لأزمة نفطية جديدة؟

أهمية الدراسة: جاءت هذه الدراسة لتوضيح أهمية اقتصاد النفط العالمي وما مر به سابقا من أزمات نفطية كبرى (1973، 1979، 1986، ...) انعكست عليه بشكل عام وعلى الأسعار بصفة خاصة، ومحاولة ربطها بالأوضاع الاقتصادية النفطية الحالية؛

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الاقتصاد العالمي للنفط من خلال التعريف بمفهوم النفط وأهم العوامل المؤثرة عليه، والتطرق إلى أهم الأزمات التي مر بها، ومحاولة تحليل الوضع الاقتصادي العالمي لسوق النفط الحالي، خاصة بعد التذبذبات التي شهدتها مؤخرا بسبب التوترات الحاصلة، وانعكاس ذلك على أسعار النفط؛

الدراسات السابقة: لقد تعددت الدراسات التي تطرقت إلى دراسة الاقتصاد العالمي للنفط عامة، وإلى الأزمات النفطية خاصة التي تعرض لها قطاع النفط سابقا لما لهذا الأخير من أهمية ودور كبير في الاقتصاد العالمي، والتي سنتطرق إلى أهمها:

دراسة (Zulkifli و Haqem، 2022) والتي ركزت على حظر النفط الذي فرضته أوبك على الدول الداعمة لإسرائيل خلال حرب أكتوبر 1973، وكيف أثر هذا الحظر على الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية، كما استعرضت الدراسة أيضا أساليب البحث والتداعيات الاقتصادية والاستراتيجيات المختلفة للتعامل مع هذه الأزمة، مشيرة إلى التغيرات التي أحدثتها في فهم أهمية موارد النفط؛

دراسة (غزالي و هزلة ، 2019) والتي سعت إلى إلقاء الضوء على إشكالية التراجع والانهيال العالمي لأسعار النفط في السوق العالمية منذ النصف الثاني من سنة 2014، والمخاطر والآثار الاقتصادية المرتبطة به خصوصا على البلدان المصدرة له. وتوصلت الدراسة إلى أن انهيار أسعار النفط أربك كثيرا الاقتصاديات النفطية مشكلا صدمة نفطية لها، وأفرز تداعيات خطيرة شكلت تحديات حقيقية أمامها كتنافس عجز الميزانية العامة، انخفاض قيمة عملاتها، تآكل احتياطي النقد الأجنبي وانخفاض معدلات نموها الاقتصادية؛

دراسة (شلال، بن طالبي، و جاري، 2018) التي هدفت إلى محاولة تشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري مع تحليل النتائج الكلية التي ميزت الفترة 2010-2017 ومدى تأثير الأزمة النفطية لعام 2014 عندما تهاوت أسعار النفط إلى مستويات دنيا على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ممثلة في: الناتج الداخلي الخام والناتج القطاعية، ميزان المدفوعات وأخيرا وضعية الميزانية العامة والخزينة العمومية، حيث أظهرت نتائج الدراسة الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية على متغيرات الاقتصاد الكلي بصفة عامة وتدهور مؤشرات المالية العامة والتي تنذر باختلالات جوهرية في التوازنات المالية للدولة مما يستدعي المباشرة الفعلية في إصلاحات اقتصادية هيكلية لتحقيق التوازنات المالية للدولة؛

دراسة (Belbali و Azizi، 2023) حيث تطرقت الورقة البحثية إلى بعض المفاهيم الأساسية حول الأزمات والصدمات البترولية إضافة لماهية السوق النفطي وخصائصه، كما تم عرض لمختلف الأزمات النفطية خلال الفترة 1973 إلى 2023 ومن خلال هاته الدراسة تم التطرق بالتفصيل لأسباب وبوادر كل أزمة على حدى، وأيضا تلخيص لنتائجها، وهذا للاستفادة منها لأن غالبية الدول في العالم تقريبا ليست بمنأى عن مخاطر تقلبات أسعار النفط والتي تؤدي بتدهور في ظروفها الاقتصادية أو الاجتماعية؛

دراسة (ماجن ، 2017) والتي سلطت الضوء على الصدمات النفطية وأسباب انهيار أسعار النفط وانعكاساته وطرق علاجه، حيث توصل إلى أن عوامل العرض والطلب ليست كافية لتفسير عدم استقرار أسعار النفط، وإنما هناك أسباب اقتصادية وسياسية تفسر ذلك، كما توصل البحث إلى مجموعة من الاقتراحات والمتمثلة في تنويع مصادر الإيرادات خارج قطاع النفط، تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، وترشيد استهلاك الطاقة؛

دراسة (خوميعة و فرحي ، 2017) والتي هدفت إلى معرفة مختلف الإجراءات التي اتخذتها الجزائر للتعامل مع الأزمة النفطية لسنة 2014 ومن أجل هذا تم اتباع المنهج التحليلي وتم التطرق إلى تطور أسعار النفط خلال الفترة جانفي 2014- فيفري 2016 ومعرفة أهم العوامل التي كانت وراء ذلك، ومن أهم ما تم التوصل إليه من نتائج أنه نظرا لاعتماد الجزائر بشكل شبه مطلق على النفط كان لانهيار الأسعار الأثر البالغ على مختلف التوازنات الاقتصادية التي بينت هشاشة الاقتصاد الوطني وتدعو إلى حتمية التنوع الاقتصادي؛

دراسة (بن علي و ضالع، 2013) والتي حاول فيها الباحثان تحديد توجهات السياسة المالية في الجزائر في مواجهة تقلبات أسعار النفط، محاولين الإجابة على السؤال التالي: هل الإصلاحات التي عرفتتها السياسة المالية في الجزائر مكنتها من تفعيل السياسة المالية لمواجهة التقلبات في أسعار النفط، وهل استفادت الجزائر من أزمات النفط؟، وقد بينت الدراسة أن كلا من الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر لا تزال في ارتباط شديد مع أسعار النفط رغم كل الإصلاحات الاقتصادية وحتى بعد انشاء صندوق ضبط الإيرادات مما يدل على أن إجراءات السياسة المالية لم تتمكن من تحقيق هدفها المتمثل في ضبط النفقات العامة وتقليل تبعيتها لأسعار النفط خلال فترة ارتفاعها، وهذا ما يؤكد وقوع الجزائر في أزمة مرة أخرى سنة 2015 نتيجة انخفاض أسعار النفط؛

دراسة (زرديمي، 2022) والتي تدرس النفط باعتباره عمود فقري للاقتصاد الجزائري وأساس من أسس الأمن الاقتصادي، وبسبب عدم القدرة في التحكم في الأسواق النفطية وتذبذب أسعار النفط وذلك لعوامل وأسباب متعددة، فهذه الدراسة تشخص الإمكانيات التي يمتلكها الاقتصاد النفطي الجزائري وتأثر تراجع أسعاره على بقية القطاعات الاقتصادية وعلى التنمية وعلى الأمن الاقتصادي، وكذا تتطرق إلى الحلول البديلة للاقتصاد النفطي "الطاقات المتجددة" وكيف يمكن أن تكون بديل في الجزائر من خلال عرض الإمكانيات والمشاريع التي تمتلكها في هذا المجال؛

I. المرجعية النظرية للدراسة:

1. الاقتصاد العالمي والنفط:

يلعب النفط دورا محوريا في تشكيل الاقتصاد العالمي، الأمر الذي ينتج عنه العديد من الفرص والتحديات، كما له تأثير كبير عليه في العديد من الجوانب كالنمو الاقتصادي، تقلبات الأسعار، العلاقات التجارية، استراتيجيات الطاقة.

تعريف النفط: يعتبر النفط أحد المصادر التقليدية للطاقة وكلمة النفط هي فارسية الأصل "نافاتا" وتعني القابلية للسريان، أما كلمة البترول "PETROLEUM" فهي لاتينية الأصل تتألف من مقطعين هما "PETR" وتعني الصخر و "OLEUM" تعني الزيت، والتي تعني في مجملها البترول (زيت الصخر)، وهو مادة مستخرجة من الصخر النفطي، وقد سمي النفط بالذهب الأسود نتيجة ارتفاع أسعاره، وله استعمالات كثيرة في مختلف المجالات اليومية، خاصة الصناعية مثل إنشاء الطرقات والصناعات العسكرية، البلاستيكية، الكيميائية، البتروكيميائية، ...، ويمر النفط بمجموعة من المراحل الإنتاجية كالاكتشاف، الإنتاج، التكرير، التوزيع، وتختلف أنواع النفط باختلاف درجة كثافته. (زرديمي، 2022، صفحة 19)

أهم العوامل المؤثرة على أسعار النفط: لقد اعتبر النفط وبسبب أهميته الدولية والاستراتيجية ذو تأثير كبير في كافة القرارات السياسية والاقتصادية للدول المصدرة للنفط مثلما يؤثر في قرارات الدول المستوردة له، وسنحاول من خلال هذه النقطة التعرف على أهم العوامل التي من شأنها التأثير على تسعير النفط (زرديمي، 2022، صفحة 20):

- **قانون العرض والطلب:** يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، هناك عدد من العناصر التي تتحكم في تحديد الطلب العالمي على البترول: كمتوسط دخل الفرد، العلاقة العكسية بين السعر والطلب، هيكل الناتج القومي، المناخ البيئي والسياسي؛
- **العوامل الجيوسياسية والأزمات النفطية:** لقد كان هناك إجماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة، فقد كان للآزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير على أسعار النفط، إذ تأثر سعر النفط في السوق البترولية العالمية بداية من السبعينات إلى غاية 2019 بمجموعة من الصدمات النفطية من بينها 1973، 1979، 1986، 2008، ؛

- **انخفاض سعر صرف الدولار:** أثبتت الدراسات أنه هناك علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار والطلب على البترول وخفض إنتاجه، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، كما خلق هذا الانخفاض تضخم وهمي في سعر النفط، فعندما كان سعر البرميل في 2008 يقدر بـ 94.1 دولار للبرميل كان مقوماً بـ 64.3 يورو و 513 جنيه إسترليني للبرميل.

2. **لمحة تاريخية عن الأزمات النفطية:** لقد مر السوق النفطي العالمي بالعديد من الأزمات التي هزت جميع دول العالم لاعتبار النفط العمود الفقري للاقتصاد العالمي كونه سلعة استراتيجية هامة على المستوى الدولي، وسنحاول من خلال هذه النقطة التطرق إلى أهم الأزمات النفطية مرتبة حسب ظهورها التاريخي (Belbali و Azizi، 2023، الصفحات 168-170):

- **أزمة النفط سنة 1973 (حظر النفط):** أو الصراع العربي الإسرائيلي في أكتوبر 1973، قررت دول الأوبك فرض حظر مؤقت على تصدير البترول للولايات المتحدة الأمريكية والدول الداعمة لإسرائيل في الحرب، والتي نتج عنها ارتفاع في مداخل الدول المنتجة والشركات البترولية الكبرى، ظهور نظام جديد للأسعار (نظام أسعار أوبك) حيث بعد الحظر العربي انخفضت المخزونات البترولية في الدول المستهلكة بـ 9%، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار المعلنة فقامت دول الأوبك بتحديد السعر الرسمي للخام المرجعي العربي الخفيف والذي ثبت بـ 11.65 دولار للبرميل. انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي، وظهور منتجين جدد خارج الأوبك؛

- **أزمة النفط سنة 1979:** هذه الأزمة كانت نتيجة أسباب وتحولات سياسية واقتصادية انعكست هذه الأخيرة مباشرة على الأسعار فيما أثرت على الأسباب السياسية على الكميات المطلوبة والمعروضة من النفط، كما أنه ومع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية 1980 انخفض إنتاج البترول العراقي بمقدار 2.7 مليون برميل يوميا وإنتاج إيران بمقدار 600 ألف برميل يوميا فتعززت الأسعار في تصاعدها حتى ارتفعت إلى أكثر من 32 دولار للبرميل؛

- **أزمة النفط سنة 1986 (الأزمة العكسية):** أو ما يصطلح عليها بالأزمة العكسية، وتختلف عن الأزمات السابقة في أن الأثر السلبي لهم كان للدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط، أين سجلت الأسعار مستويات مرتفعة جدا نتيجة انخفاض الامدادات وزيادة الطلب، أما أزمة 1986 كان الأثر السلبي لها على الدول المنتجة للنفط في مقدمتها دول الأوبك نتيجة انخفاض الأسعار إلى مستويات متدنية، بسبب زيادة المعروض النفطي مقارنة بالطلب، بالإضافة إلى أن معظم الدول المستهلكة للبترول قامت بوضع استراتيجية مخازن البترول لاستعماله عند ارتفاع الأسعار؛

- **الأزمة المالية العالمية 2008:** والتي عرفت فيها السوق النفطية ارتفاعا ملحوظا في الأسعار حيث وصلت إلى أعلى مستوياتها في الأسواق الدولية في سنة 2006 و 2007 و 2008 حتى وصل سعر النفط إلى 147 دولارا للبرميل الواحد، وسرعان ما سجل تأثير الأزمة المالية العالمية على أسواق النفط إذ انهارت الأسعار بعد سبتمبر 2008 وبشكل حاد وسريع جدا حتى وصلت إلى 36 دولارا للبرميل، وقد انعكس هذا التراجع الكبير في أسعار النفط باتجاه الأول إيجابي والمتمثل في

تخفيض الأعباء المالية والاقتصادية على الدول المستوردة كونها ابتدأت بشراء النفط بأسعار رخيصة جدا، والثاني سلبي وتمثل في تكبد الدول النامية والدول المصدرة للنفط خسائر جسيمة جراء انهيار أسعار النفط؛

- **الأزمة النفطية 2014-2017:** انخفضت أسعار البترول منذ أواسط النصف الثاني لعام 2014، وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها عام 2008، بسبب الأزمة المالية العالمية، ولعل من أهم أسبابها انكماش في الطلب العالمي وزيادة العرض بسبب بروز النفط الصخري (أنظر الشكل رقم 01)، ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع قيمة الدولار، تركيز الأوبك على الحصص بدلا من الأسعار، وعدم احترام بعض الدول المتمتعة باحتياطات مالية كافية لحدود انتاجها كالسعودية مثلا، والشكل التالي يوضح تطور انتاج النفط الصخري في الوم أ:

الشكل رقم 01: تطور حصة إنتاج النفط الصخري من إجمالي الامدادات في الولايات المتحدة الأمريكية 2004-2014



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ملخص دراسة: تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في اوابك، مارس 2016، ص 3.

يظهر لنا الشكل أعلاه تطور هائل في حصة إنتاج النفط الصخري ضمن إجمالي امدادات النفط في الولايات المتحدة الامريكية بين عامي 2004 و2014، حيث في البداية كانت مساهمة النفط الصخري 5% فقط من إجمالي الامدادات وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالمصادر التقليدية للنفط (الممثلة باللون الأزرق) التي كانت تهيمن على الغالبية العظمى من الإنتاج، في سنة 2011 وبعد سنوات من الاستقرار النسبي بدأت حصة النفط الصخري في التصاعد بشكل ملحوظ لتصل إلى 23.2%، لتتوالى حصة انتاج في الارتفاع المستمر إلى غاية أن تصل سنة 2014 لـ 48.6% وهو ما يمثل تقريبا نصف إجمالي الامدادات النفطية في الولايات المتحدة الامريكية، والذي يعبر عن تحول النفط الصخري في الولايات المتحدة الامريكية من مصدر هامشي (5%) إلى مصدر استراتيجي يغطي نصف احتياجات الامداد تقريبا خلال عشر سنوات فقط ويصبح بذلك منافس قوي لمصادر النفط التقليدية.

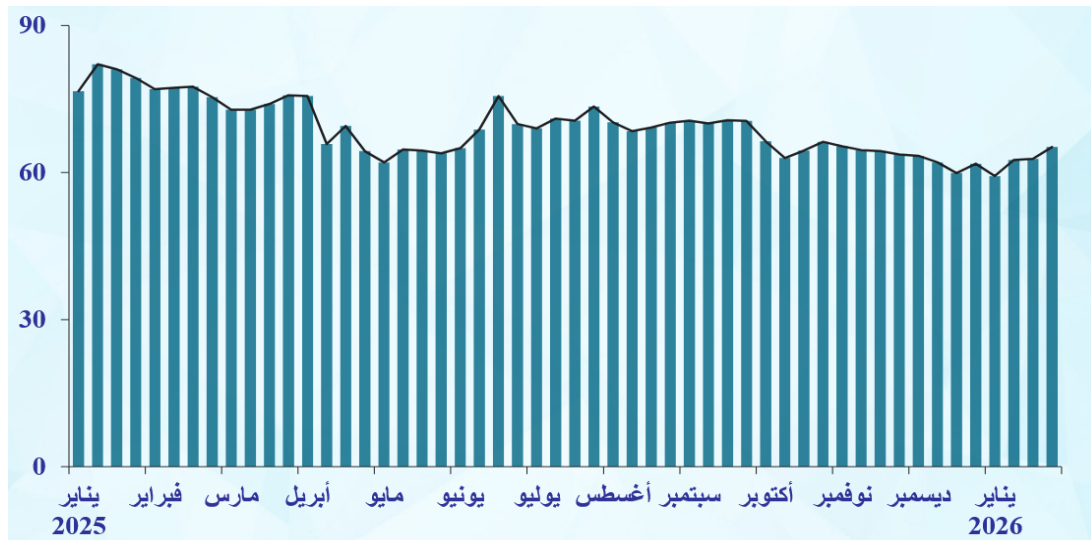
- **تأثير جائحة كورونا (COVID-19) على سوق النفط العالمي:** لقد أثرت جائحة كورونا COVID-19 والقيود الاجتماعية المرتبطة بها مثل الإغلاق والقيود على الحركة على العديد من المجالات في المجتمع (من بينها سوق النفط) بالإضافة إلى جوانب من عمل الفرد والحياة الخاصة، وقد تأثر الناس بطرق متفاوتة، بسبب الوضع الاجتماعي والاقتصادي ومتغيرات أخرى، فعلى سبيل المثال، واعتمادًا على متطلبات التواجد الجسدي في العمل، والاتصال الشخصي في الحياة الواقعية، مقارنة بإمكانيات العمل عن بُعد، فقد شهد الناس أنواعًا مختلفة من التغييرات في حياتهم اليومية (الأمم المتحدة، 2026)؛

ولقد تأثر النمو الاقتصادي العالمي بشكل غير متوقع بهذه الجائحة ففي غضون شهر واحد فقط تجدد الاقتصاد العالمي، وانخفضت الصناعات والمداخيل الحكومية بشكل كبير، وتضررت أنشطة الاستثمار وانخفضت معدلات الموظفين وما إلى ذلك، كما عانت أسعار النفط من انهيار تاريخي لتمتد إلى أسواق الأسهم في عدد من البلدان ذلك بسبب تزايد المخاوف من حدوث ركود عالمي، وحسب بعض المختصين فإنه جائحة كورونا كان لها تأثير أكبر من الأزمة المالية العالمية 2008 (Awadallah Al-Sulamy و Mohammed Al-Amoudi، 2022، صفحة 124).

II. تحليل الأوضاع الحالية لسوق النفط العالمي:

شهد متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك ارتفاعا في جانفي 2026 بنسبة 0.9% (0.6 دولار للبرميل) مقارنة بشهر ديسمبر 2025، ليصل إلى 62.3 دولار للبرميل، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع ضغوط البيع في أسواق العقود الآجلة، وتزايد علاوة المخاطر الجيوسياسية في العديد من المناطق المنتجة الرئيسية، واضطرابات الامدادات خاصة في حوض المحيط الأطلسي، فضلا عن انقطاعات النفط غير المخطط لها في منطقة بحر قزوين، وانقطاعات الامدادات الأمريكية المرتبطة بالعواصف الثلجية (أنظر الشكل رقم 02)؛ (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2026، صفحة 24)

الشكل رقم 02: المعدل الأسبوعي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك جانفي 2025 -جانفي 2026 (دولار/البرميل)



المصدر: (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2026، صفحة 24)

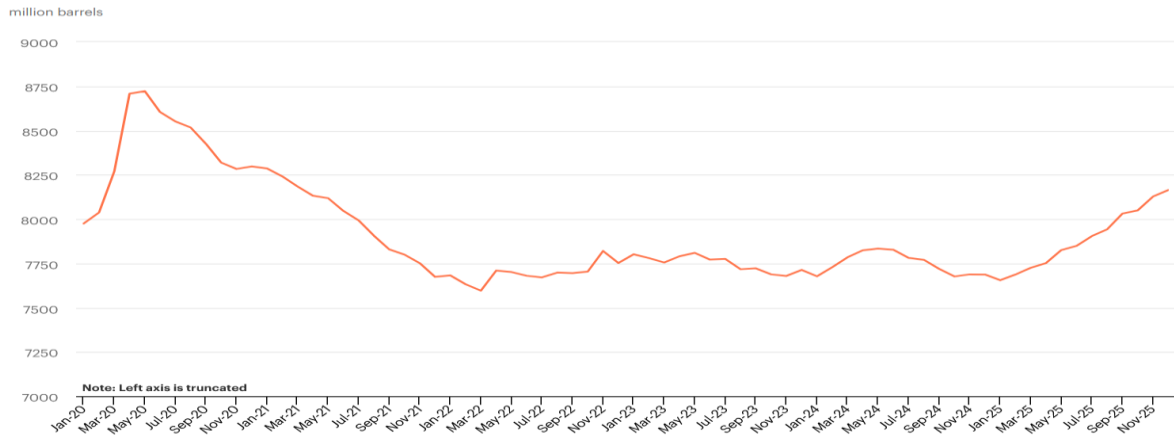
كان سوق النفط العالمي في حالة فائض كبير طوال عام 2025، كما أنه كان من المتوقع أيضا أن يتجاوز المعروض العالمي من النفط الطلب بكثير في عام 2026، إلا أنه أعاققت التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط والتي بدأت في 28 فيفري، تدفقات النفط عبر مضيق هرمز، حيث بلغ حجم صادرات النفط الخام والمنتجات المكررة حاليا أقل من 10% من مستويات ما قبل النزاع، وهذا ما يجبر المنتجين في منطقة الخليج إلى تقليص كمية كبيرة من الإنتاج، بالإضافة إلى ذلك، يعد الشرق الأوسط مصدرا رئيسيا لمنتجات مشتقة من النفط بما في ذلك غاز البترول المسال ومواد التغذية البتروكيماوية (The Middle East and Global Energy Markets، 2026)

يتميز مضيق هرمز بأهمية اقتصادية واستراتيجية بارزة على الصعيدين الإقليمي والدولي، إذ يُعد نقطة عبور رئيسية ضمن أحد أهم الممرات التجارية الدولية، ويشكل محورا حيويا في منطقة الخليج العربي الغنية بموارد الطاقة بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي، كما تُعد موانئه سلاسل عبور ولوجستيات حيوية للتجارة البحرية الدولية (الجزيرة، 2026)، وهو عبارة عن ممر بحري ضيق يفصل شبه الجزيرة العربية عن إيران، ويربط الخليج العربي وبحر العرب، وهو شريان تجاري حيوي، وطريق التصدير الرئيسي للنفط والغاز الطبيعي الذي تنتجه المملكة العربية السعودية الامارات العربية المتحدة، الكويت وقطر والعراق والبحرين وإيران. في عام 2025 عبر هذا المضيق ما معدله 20 مليون برميل يوميا من النفط الخام والمنتجات النفطية، أي حوالي 25% من تجارة النفط المنقولة بحرا في العالم، لذلك ستواجه أسواق النفط والغاز الطبيعي المسال اضطرابات كبيرة في الامدادات إذا توقفت حركة الشحن عبر المضيق لفترة طويلة (The Middle East and Global Energy Markets، 2026)؛

كما تجدر الإشارة إلى أن الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية - International Energy Agency - تمتلك أكثر من 1.2 مليار برميل من النفط في مخزونات الطوارئ العامة، بالإضافة إلى 600 مليون برميل أخرى من مخزونات الصناعة المحتفظ بها بموجب التزامات حكومية، يمكن أن توفر امدادات إضافية للسوق إذا لزم الأمر (The Middle East and Global Energy Markets، 2026)؛

ومن بين أعضاء وكالة (IEA) تمتلك الولايات المتحدة أكبر مخزون احتياطي في أربعة مواقع عالية التأمين قادرة على استيعاب أكثر من 700 مليون برميل من النفط، ووفقاً لبيانات وزارة الطاقة، تحتوي هذه المواقع حالياً على نحو 415 مليون برميل (trading economics, 2026)، أما الصين أكبر مستورد للنفط في العالم، فقد كوّنت في السنوات الأخيرة ما يبدو أنها قدرة احتياطية أكبر، حيث تمتلك نحو حوالي 1.4 مليار برميل من النفط الخام في مخزونها الاستراتيجي (السعداوي، 2025)، وفق تقديرات مركز سياسات الطاقة العالمية التابع لجامعة كولومبيا (صحيفة الشرق الأوسط، 2026)، وسنحاول توضيح تطور إجمالي مخزون النفط العالمي من سنة 2020 إلى غاية سنة 2025 بالاستعانة بالشكل التالي:

الشكل رقم 03: إجمالي مخزون النفط العالمي جانفي 2020 – ديسمبر 2025



المصدر: الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية، تم الاطلاع يوم 2026/03/11، متاح عبر الرابط:

<https://www.iea.org/data-and-statistics/charts/total-global-observed-oil-inventories-january-2020-december-2025>

يوضح الرسم البياني الارتفاع المفاجئ والكبير لمخزون النفط العالمي لسنة 2020 حيث انتقل من 8000 مليون برميل في جانفي ليصل إلى ذروته القصوى والتي قاربت 8750 مليون برميل في شهر ماي، ليبدأ المخزون في الانخفاض التدريجي والمستمع ليصل إلى أدنى مستوياته في بداية عام 2022 محققا ما يقارب 7600 مليون برميل (هذا الانخفاض عائد إلى عدة أسباب من بينها جائحة كورونا، اتفاقية خفض الإنتاج، ارتفاع الأسعار...)، أما فترة من 2022-2024 فتميزت بالاستقرار النسبي والتذبذب، إلى أن يبدأ في الارتفاع مجددا مع بداية سنة 2025، محققا ما قيمته 8250 مليون برميل في شهر ديسمبر. ولقد حاولنا من خلال الجدول رقم 01 تجميع حركة أسعار النفط العالمية لكل من عقود خام برنت وعقود خام غرب تكساس، سلة خامات أوبك، لتتبع حركة تطور الأسعار بداية من أواخر شهر فيفري وأوائل شهر مارس، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: المستجدات اليومية في أسواق النفط العالمية فيفري-مارس 2026

التاريخ	عقود خام برنت	عقود خام غرب تكساس	سلة خامات أوبك
22.02.2026	71.76 دولار / للبرميل	66.48 دولار / للبرميل	69.71 دولار / للبرميل
27.02.2026	72.87 دولار / للبرميل	67.02 دولار / للبرميل	أكثر من 70 دولار / للبرميل
03.03.2026	77.74 دولار / للبرميل	71.23 دولار / للبرميل	-
04.03.2026	82.57 دولار / للبرميل	75.28 دولار / للبرميل	82.87 دولار / للبرميل
05.03.2026	81.40 دولار / للبرميل	74.66 دولار / للبرميل	90.10 دولار / للبرميل
10.03.2026	98.96 دولار / للبرميل	94.77 دولار / للبرميل	96.40 دولار / للبرميل

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستعانة بمعلومات مستمدة من الموقع الرسمي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، والموقع

الرسمي لأسعار البترول (oil price)، تاريخ الاطلاع 2026/03/10، متاح عبر الرابط:

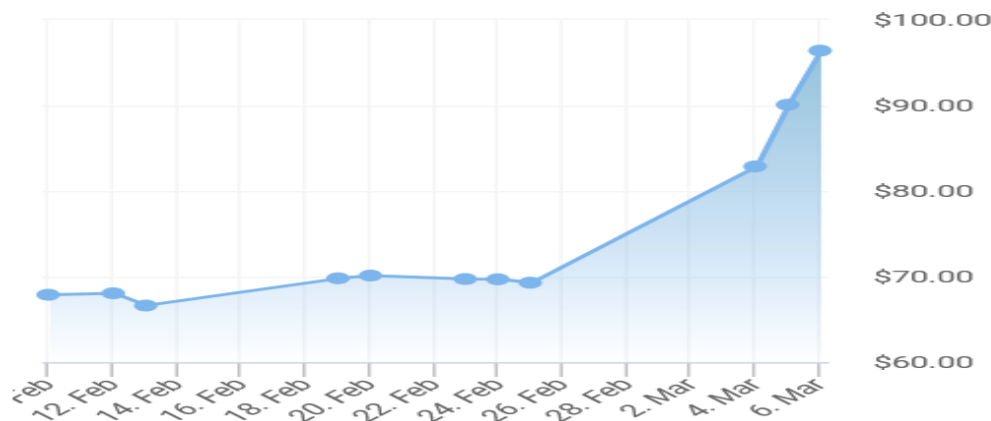
https://web.facebook.com/OAPEC1/?ref_type=bookmark

<https://oilprice.com/oil-price-charts>

نلاحظ من خلال الجدول رقم 01 بأن أسعار البترول شهدت ارتفاعا كبيرا في ظرف وجيز 17 يوم فقط (مدة قصيرة) من 2026/02/22 إلى غاية يوم 2026/03/10 وذلك من خلال البيانات التي نشرتها منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بالإضافة إلى المعلومات التي تم نشرها في موقع (Oil Price Charts، 2026)، حيث أن عقود خام برنت عرفت نمو مقدّر بـ 37.9%، بينما عقود خام غرب تكساس بلغت نسبة النمو خلال هذه الفترة 42.55%، وأخيرا قدرت نسبة نمو سلة خامات أوبك بـ 38.29%، والشكل التالي يوضح تطور أسعار سلة خامات أوبك:

الشكل رقم 04: تطور أسعار البترول لسلة خامات أوبك فيفري-مارس 2026

Opec Basket
96.40 +6.99%



المصدر: أسعار سلة أوبك، تم الاطلاع يوم 2026/03/10، متاح عبر الموقع <https://oilprice.com/oil-price-charts>

عرفت سلة خامات أوبك في مارس 2026 ارتفاع حاد في الأسعار والبالغ 96.40 دولار للبرميل مقارنة بما كانت عليه في شهر جانفي، بداية هذا الارتفاع بالتحديد كانت نهاية شهر فيفري كما هو موضح في الشكل أعلاه، والرسم البياني التالي يترجم تطورات الأسعار المذكورة في الجدول رقم 01:

الشكل رقم 05: تطورات أسعار النفط العالمية فيفري - مارس 2026



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 01

وحسب مقال صادر عن صحيفة "وول ستريت جورنال" فإن وكالة الطاقة الدولية قد قالت بأن دولها الأعضاء ستعمل على ضخ 400 مليون برميل من النفط من مخزونات الطارئة، وهي أكبر عملية توزيع للاحتياطي في التاريخ، في محاولة لخفض أسعار النفط الخام المرتفعة (Pancevski, Dalton, و Norman، 2026)، وإنه بمجرد طرح المبدئي لهذه الخطة أدى إلى تراجع مؤقت في أسعار العقود الآجلة، لكن تبرز تساؤلات جوهرية ولعل أهمها هو: هل يمكن للبراميل المُخزّنة أن تعوّض شريان النفط العالمي في مضيق هرمز؟ (صحيفة الشرق الأوسط، 2026)؛

وبالفعل في 2026/03/11 وافقت الدول الأعضاء الـ 32 في وكالة الطاقة الدولية بالإجماع على إتاحة 400 مليون برميل من النفط من احتياطياتها الطارئة للسوق لمعالجة الاضطرابات في أسواق النفط بسبب التوترات في الشرق الأوسط، وجاء هذا القرار عقب اجتماع استثنائي للدول الأعضاء دعا إليه المدير التنفيذي للوكالة (International Energy Agency، 2026)؛

بالإضافة إلى ما سبق، فلقد اتفقت دول تحالف أوبك+ الثمانية (السعودية، روسيا، العراق، الامارات، الكويت، كازاخستان، الجزائر، عمان) خلال الاجتماع المنعقد يوم 2026/03/01 لمراجعة ظروف السوق العالمية وتوقعاتها، على البدء في زيادة الإنتاج اعتباراً من أبريل 2026 بنحو 206 ألف برميل يومياً لمواجهة انخفاض المخزونات، وستعقد اجتماعات شهرية لمراجعة ظروف السوق وستجتمع الدول الثمانية يوم 2026/04/05 (OPEC، 2026)، والجدول التالي يوضح الزيادات المقررة من طرف الدول الثمانية:

الجدول رقم 02: انتاج دول أوبك + بداية أبريل 2026 (Thousand Barrels per Day)

Country	Production Increments (kbd)	Required Production (kbd)
Algeria	6	977
Iraq	26	4,299
Kuwait	16	2,596
Saudi Arabia	62	10,166
UAE	18	3,429
Kazakhstan	10	1,579
Oman	5	816
Russia	62	9,637
Total	206	

المصدر: الموقع الرسمي لمنظمة أوبك، تاريخ الاطلاع 2026/03/12، متاح عبر الرابط: <https://www.opec.org/pr-detail/1619593-1-march-2026.html>

يحدد الجدول أعلاه الحصص الاجمالية من الإنتاج المطلوب لكل دولة ابتداء من أبريل 2026، والتي تعكس الوزن الإنتاجي لها، كما يوضح حصص الزيادة المتفق عليها لكل دولة على حدا والمقدرة إجمالياً بـ 206 ألف برميل يومياً، حيث نلاحظ بأن الحصة الأكبر للزيادة والمقدرة بـ 62 ألف برميل يومياً كانت من نصيب المملكة العربية السعودية وروسيا وهو ما يمثل حوالي 60.2% من إجمالي الزيادة المقررة، تليها العراق بزيادة قدرها 26 ألف برميل يومياً، ثم الامارات (18 ألف)، الكويت

(16 ألف)، ثم كازاخستان (10 آلاف)، الجزائر (6 آلاف)، عمان (5 آلاف)، تعكس هذه المبادرة إلى تعزيز المعروض النفطي العالمي استجابة لنقص المخزونات.

III. الخاتمة

إن سوق النفط العالمي شهد تحولاً جذرياً مع بداية عام 2026، حيث انتقل من حالة الفائض الكبير في المعروض خلال عام 2025 إلى أزمة إمدادات حادة ناتجة عن التوترات التي كانت بدايتها بالتحديد في أواخر شهر فيفري 2026، ويمكن تلخيص أهم النقاط التي خلصنا إليها من خلال الدراسة التحليلية كالتالي:

1. **تطور الأسعار الحاد والمفاجئ:** بلغ متوسط أسعار سلة خامات أوبك في يناير 2026 ما قيمته 62.3 دولار للبرميل، ومع بداية التوترات في الشرق الأوسط نهاية شهر فيفري، شهدت الأسعار نمواً كبيراً في ظرف 17 يوماً فقط، حيث قفز خام برنت بنسبة 37.9% ليصل إلى 98.96 دولار، بينما ارتفعت سلة أوبك بنسبة 38.29% لتصل إلى 96.40 دولار بحلول 10 مارس 2026؛

2. **أهمية مضيق هرمز:** يعتبر المضيق شرياناً حيوياً يمر عبره 20 مليون برميل يومياً (نحو 25% من تجارة النفط العالمية المنقولة بحراً)، أدت الاضطرابات الأخيرة إلى تقليص صادرات النفط والمنتجات المكررة عبره بنسبة 90% مقارنة بمستويات ما قبل التوتر، مما أجبر منتجي الخليج على تقليص إنتاجهم بشكل كبير؛

3. **الاستجابة الدولية الطارئة (حلول الأزمة):** ولقد تم طرح العديد من التدابير في شكل حلول من طرف أكبر المنظمات الدولية للطاقة والبترول للوضع الحالي لسوق النفط سنطرحها في شكل نقاط كالتالي:

- أكبر عملية توزيع للاحتياطي في التاريخ: وافقت وكالة الطاقة الدولية (IEA) بالإجماع في 11 مارس 2026 على ضخ 400 مليون برميل من مخزونات الطارئة لمعالجة اضطرابات السوق؛

- زيادة إنتاج تحالف "أوبك+": اتفقت ثمانية دول من بينها المملكة العربية السعودية وروسيا على زيادة الإنتاج بنحو 206 ألف برميل يومياً اعتباراً من أبريل 2026 لمواجهة انخفاض المخزونات، حيث كانت للسعودية وروسيا الحصة الأكبر من إجمالي هذه الزيادة والمقدرة بـ 62 ألف برميل أي (مجتمعة) بنسبة 60.2%؛

- المخزونات الاستراتيجية: تمتلك دول وكالة الطاقة الدولية مخزونات طوارئ ضخمة تتجاوز 1.2 مليار برميل، بالإضافة إلى 600 مليون برميل من مخزونات الصناعة، كما تمتلك الصين احتياطياً استراتيجياً يُقدر بنحو 1.4 مليار برميل، بينما تمتلك الولايات المتحدة مخزوناً يحتوي على حوالي 415 مليون برميل؛

إن العالم يواجه أزمة نفطية فعلية وتحدياً حقيقياً في محاولة تعويض نقص الإمدادات النفطية التي يتم ضخها عبر مضيق هرمز، ورغم الإجراءات الاستثنائية بضخ كميات ضخمة من الاحتياطيات بالإضافة إلى زيادة إنتاج دول "أوبك+"، إلا أنه

يتبادر إلى أذهاننا تساؤلات جوهرية تظل قائمة حول قدرة هذه البراميل المخزنة، أو زيادات الإنتاج المقررة من طرف دول أوبك + على تعويض التوقف المؤقت لأحد أهم ممرات النفط المائية في العالم؛

VI قائمة المراجع :

1. International Energy Agency .(2026، 03 11) .*IEA Member countries to carry out largest ever oil stock release amid market disruptions from Middle East conflict* من الاسترداد International Energy Agency: <https://www.iea.org/news/iea-member-countries-to-carry-out-largest-ever-oil-stock-release-amid-market-disruptions-from-middle-east-conflict>
2. Abdessalam Belbali و Ahmed Oukacha Azizi .(2023) .A Reading of The Oil Crises .*Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE*.175-163 ،
3. Kholud Awadallah Al-Sulamy و Khadija Mohammed Al-Amoudi .(2022) .Effect of Covid-19 On Oil Market .*Journal of Economic Administrative and Legal Sciences*.126-115 ،
4. Matthew Dalton ،Bojan Pancevski و Laurence Norman .(2026، 03 11) .*IEA Will Launch Largest-Ever Oil Release From Global Strategic Reserves* من الاسترداد THE WALL STREET JOURNAL: https://www.wsj.com/business/energy-oil/iea-proposes-largest-ever-oil-release-from-strategic-reserves-275f4e5c?mod=WSJ_home_mediumtopper_pos_2
5. Noraini Zulkifli و Daniel Haqem .(2022) .The Opec Oil Shock Crisis (1973): An Analysis .*Asian Journal of Research in Business and Management*.148-136 ،
6. *Oil Price Charts* من الاسترداد Oil Price: <https://oilprice.com/oil-price-charts/>
7. OPEC .(2026، 03 12) .*Saudi Arabia, Russia, Iraq, UAE, Kuwait, Kazakhstan, Algeria, and Oman adjust production and reaffirm commitment to market stability* من الاسترداد OPEC: <https://www.opec.org/pr-detail/1619593-1-march-2026.html>
8. *The Middle East and Global Energy Markets* من الاسترداد IEA : <https://www.iea.org/topics/the-middle-east-and-global-energy-markets>
9. trading economics .(2026، 03 13) .مخزون النفط الخام للولايات المتحدة في الاحتياط الاستراتيجي للبترول. تم trading economics : <https://ar.tradingeconomics.com/united-states/strategic-petroleum-reserve-crude-oil-stocks>
10. أسماء السعداوي .(2025، 10 07) .سعة تخزين النفط في الصين تتقرب إضافة 169 مليون برميل بنهاية عام 2026. تم الاسترداد من الطاقة: <https://attaqa.net/2025/10/07/%D8%B3%D8%B9%D8%A9-%D8%AA%D8%AE%D8%B2%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%AA%D8%B1%D9%82%D8%A8-%D8%A5%D8%B6%D8%A7%D9%81%D8%A9-169-%D9%85>
11. الأمم المتحدة. (2026، 03 13) .اكتشاف آثار جائحة كورونا COVID-19 على الصحة العقلية وظروف العمل والعادات المعيشية. تم الاسترداد من الموقع الرسمي للأمم المتحدة: <https://www.un.org/ar/171020>

12. الجزيرة. (11 03، 2026). كيف سيؤثر إغلاق مضيق هرمز في المعروض العالمي من النفط والغاز المسال؟ تم الاسترداد من الجزيرة: <https://www.aljazeera.net/video/2026/3/3/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D9%8A%D8%A4%D8%AB%D8%B1-%D8%A5%D8%BA%D9%84%D8%A7%D9%82-%D9%85%D8%B6%D9%8A%D9%82-%D9%87%D8%B1%D9%85%D8%B2-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%88%D8%B6>
13. بلعوز بن علي، و دليلا ضالع. (2013). أزمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات اقتصادية-، 193-212.
14. زهير شلال، فريد بن طاليبي، و فاتح جاري. (2018). الازمة النفطية لعام 2014 وانعكاساتها على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر. المجلة الدولية للاداء الاقتصادي، 7-20.
15. صحيفة الشرق الأوسط. (11 03، 2026). خطة «وكالة الطاقة»... هل تنجح براميل «الاحتياطي» في تهدئة أسعار النفط؟ تم الاسترداد من الشرق الأوسط: <https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/5249926-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D9%86%D8%AC%D8%AD-%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A>
16. علاء الدين زردومي. (2022). اثار الازمات النفطية على الامن الاقتصادي الجزائري: الواقع والبدايل. المجلة الجزائرية للامن والتنمية، 17-28.
17. عماد غزالي، و أنيس هزلة . (2019). الأزمة النفطية، الأزمة النفطية (2014-2017): الأسباب، الآثار الاقتصادية. الفاق للدراسات الاقتصادية، 158-167.
18. فتحة خومية، و كريمة فرحي . (2017). الازمة النفطية 2014 وإجراءات الجزائر للتعامل معها. مجلة معارف، 263-279.
19. محمد محفوظ ماجن . (2017). الصدمات النفطية، الأسباب، الانعكاسات وسبل العلاج. مجلة المعيار، 1-8.
20. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. (2026). المنظمة العربية للطاقة الانجازات المحققة واستحقاقات المرحلة المقبلة. الكويت: الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - إدارة الاعلام والمكتبة-.